الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة
Synthes press

نشـــــاط الوزيـــــر

Minister's activity

أخبار اليوم
AKHBAR ELYOUM
www.akhbarelyoum.dz
الصفحة :04

مشروع قانون التوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية:

مقاربة جديدة لتطوير قطاع الفلاحة

• الوزير وليد يشرف على ورشة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون

يشكل مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية مقاربة جديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، حسب ما أبرزه أمس الثلاثاء بالجزائر العاصمة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ياسين وليد، مُشدّدا على الدور المنتظر من هذا النص في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

*ق.إ

في كلمة له خلال ورشة مخصصة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون، أوضح الوزير أن هذا النص سيمكن من تنظيم القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية، لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع، وعلى مستوى كافة الشعب.

وجاء اللقاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضية بالتحضير لمشروع قانون جديد حول التوجيه الفلاحي، بهدف إرساء تنظيم شامل ونهائي للقطاع وفق رؤية استشرافية يشارك في صياغتها المتخصصون والمهنيون.

ويرمي المشروع - يضيف السيد وليد- إلى حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية، وتعزيز مرونة النظام الفلاحي، فضلا عن تركيزه على التسيير المستدام للموارد الطبيعية، خاصة المياه والتربة والتنوع البيولوجي، من خلال إدماج التكيف مع التغير المناخي كمبدأ هيكلي في السياسة الفلاحية الوطنية.

وفي مجال الدعم، يكرس النص إصلاحا يقوم على تفضيل إعانات الإنتاج والأداء بدل إعانات المدخلات، بما يسمح بتحسين فعالية الإنفاق العمومي وضمان تخصيص أفضل للموارد، يضيف المسؤول الأول عن القطاع.

ويتضمن مشروع القانون أيضا آليات ضبط فعالة لحماية المزارعين في حالة فائض الإنتاج، وتقليص الخسائر بعد الحصاد، ومرافقة تطوير التصدير والتحويل عبر توسيع الفلاحة التعاقدية، إلى جانب نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية، يشمل التأمين الفلاحي وأجهزة الوقاية من الأخطار المناخية وآليات لتحقيق استقرار المداخيل الفلاحية، وهذا مع تقليص آجال الإجراءات الإدارية وتقليل الوثائق المطلوبة.

وفي الجانب الرقمي، يهدف النص إلى تسريع التحول التكنولوجي عبر نشر أنظمة المعلومات الفلاحية المدمجة، وإرساء أجهزة التتبع، لاسيما بالنسبة للقطيع والمنتجات الحساسة، يضيف السيد وليد. ومن بين المحاور الأخرى التي يتضمنها مشروع القانون تعزيز الاستثمار الخاص عبر تطوير المنظمات المهنية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع ضمان التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي الجواري للفلاحين والمربين، وإدخال آليات تحفيزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة.

كما أشار الوزير إلى أن مشروع القانون لم يتطرق إلى مسألة العقار الفلاحي، موضحا أنه يتم التحضير لمشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي، يهدف إلى تسهيل قراءة الإطار القانوني للأراضي الفلاحية، بما يضمن إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية.

بدوره رحب رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة، محمد يزيد حمبلي، بمشروع النص الجديد هذا، مبرزا الأهمية الكبيرة في إشراك الفلاحين والمهنيين في وضع السياسات المستقبلية للقطاع، بشكل يساهم في تعزيز فعالية القرارات ورفع مستوى الأداء.

أما الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد اللطيف ديلمي، فأكد ضرورة إشراك جميع الفاعلين المعنيين في صياغة السياسات الفلاحية، مثمنا كون مشروع القانون يوفر إطارا للحوار والتشاور، ويهدف إلى أن تكون القرارات في خدمة الفلاحين والمهنيين.

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 04

وزير الفلاحة،ياسين مهدي وليد

مشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي قريبا

هذا هو الهدف من مشروع قانون التوجيه الفلاحي

أبرز،وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ياسين مهدي وليد, أن مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية يشكل مقاربة جديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي،مؤكدا على الدور المنتظر من هذا النص في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

جمـــال.م

وأوضح الوزير في كلمة له خلال اشرافه على افتتاح ورشة مخصصة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون, أن هذا النص سيمكن من تنظيم القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية, لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع, وعلى مستوى كافة الشعب.

وجاء اللقاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية, عبد المجيد تبون, القاضية بالتحضير لمشروع قانون جديد حول التوجيه الفلاحي, بهدف إرساء تنظيم شامل ونهائي للقطاع وفق رؤية استشرافية يشارك في صياغتها المتخصصون والمهنيون.

إدماج التكيف مع التغير المناخي كمبدأ هيكلي في السياسة الفلاحية الوطنية

ويرمي المشروع -يضيف وليد- إلى حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية, وتعزيز مرونة النظام الفلاحي, فضلا عن تركيزه على التسيير المستدام للموارد الطبيعية, خاصة المياه والتربة والتنوع البيولوجي, من خلال إدماج التكيف مع التغير المناخي كمبدأ هيكلي في السياسة الفلاحية الوطنية.

وفي مجال الدعم, يكرس النص إصلاحا يقوم على تفضيل إعانات الإنتاج والأداء بدل إعانات المدخلات, بما يسمح بتحسين فعالية الإنفاق العمومي وضمان تخصيص أفضل للموارد, يضيف المسؤول الأول عن القطاع.

ويتضمن مشروع القانون أيضا آليات ضبط فعالة لحماية المزارعين في حالة فائض الإنتاج, وتقليص الخسائر بعد الحصاد, ومرافقة تطوير التصدير والتحويل عبر توسيع الفلاحة التعاقدية, إلى جانب نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية, يشمل التأمين الفلاحي وأجهزة الوقاية من الأخطار المناخية وآليات لتحقيق استقرار المداخيل الفلاحية, وهذا مع تقليص آجال الإجراءات الإدارية وتقليل الوثائق المطلوبة.

وفي الجانب الرقمي, يهدف النص إلى تسريع التحول التكنولوجي عبر نشر أنظمة المعلومات الفلاحية المدمجة, وإرساء أجهزة التتبع, لاسيما بالنسبة للقطيع والمنتجات الحساسة, يضيف وليد.

ومن بين المحاور الأخرى التي يتضمنها مشروع القانون تعزيز الاستثمار الخاص عبر تطوير المنظمات المهنية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص, مع ضمان التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي الجواري للفلاحين والمربين, وإدخال آليات تحفيزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة.

التحضير لمشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي

كما أشار الوزير إلى أن مشروع القانون لم يتطرق إلى مسألة العقار الفلاحي, موضحا أنه يتم التحضير لمشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي, يهدف إلى تسهيل قراءة الإطار القانوني للأراضي الفلاحية, بما يضمن إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية.

بدوره رحب رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة, محمد يزيد حمبلي, بمشروع النص الجديد هذا, مبرزا الأهمية الكبيرة في إشراك الفلاحين والمهنيين في وضع السياسات المستقبلية للقطاع, بشكل يساهم في تعزيز فعالية القرارات ورفع مستوى الأداء.

أما الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين, عبد اللطيف ديلمي, فأكد ضرورة إشراك جميع الفاعلين المعنيين في صياغة السياسات الفلاحية, مثمنا كون مشروع القانون يوفر إطارا للحوار والتشاور, ويهدف إلى أن تكون القرارات في خدمة الفلاحين والمهنيين.

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان
10مارس، 2026

نحو تعزيز السيادة الغذائية.. عرض مشروع قانون التوجيه الفلاحي الجديد

بقلم:سعاد سنوسي

ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين وليد، اليوم الثلاثاء، لقاء وطنيا خُصّص لعرض ودراسة مشروع قانون التوجيه الفلاحي الجديد،
وذلك بحضور إطارات القطاع على المستوى الوطني ومديري مؤسسات ومراكز البحث والتكوين، إلى جانب مسؤولي الدواوين والمؤسسات المالية والاقتصادية الخاضعة لوصاية الوزارة.
كما شارك في اللقاء رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة والأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين وعدد من الفلاحين، في إطار مسعى تشاركي لمناقشة التوجهات الكبرى للنص التشريعي المرتقب.
ويهدف هذا اللقاء إلى عرض أهداف مشروع قانون التوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية، وكذا مناقشة السياق العام ومبررات الإصلاحات المقترحة،
وفق رؤية استشرافية عصرية تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي شهدها القطاع خلال قرابة عقدين من صدور قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008،
إضافة إلى التحديات الراهنة والمستقبلية المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة.
ويأتي إعداد هذا المشروع تنفيذًا لتعليمات رئيس الجمهورية، كما يندرج ضمن المحاور الأساسية لورقة طريق القطاع للفترة 2026-2027، حيث يهدف إلى إعادة تأسيس الإطار التشريعي للفلاحة من خلال إرساء مبدأ السيادة الغذائية كهدف استراتيجي ومحوري.
ويتضمن المشروع جملة من الأهداف، أبرزها تعزيز السيادة الغذائية الوطنية عبر تحديد الشعب الاستراتيجية ذات الأولوية، على غرار الحبوب والحليب واللحوم والبذور، إلى جانب تحسين التنسيق بين حلقات الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع.
كما يقترح النص إجراءات لحفظ الموارد الوراثية المحلية النباتية والحيوانية، وإصلاح نظام الدعم والإعانات بما يضمن استثمارًا أمثل للموارد،
إلى جانب استحداث آليات ضبط فعالة لحماية المنتجين في حالات فائض الإنتاج، وضمان القدرة الشرائية للمواطنين.
ويتضمن المشروع كذلك تدابير لتبسيط الإجراءات الإدارية وتحديث الحوكمة الفلاحية، وتسريع التحول التكنولوجي والرقمي في القطاع، إضافة إلى هيكلة سلاسل القيم الفلاحية وتعزيز الاستثمار الخاص، مع ضمان التسيير المستدام للموارد الطبيعية.
كما يولي المشروع أهمية خاصة لترقية مهنة الفلاحين والمربين من خلال التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي، مع استحداث آليات تحفيزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة، فضلاً عن إنشاء نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية.
وعلاوة على ذلك، شهد اللقاء عرض مشروع القانون الجديد الخاص بالعقار الفلاحي، والذي يهدف إلى توحيد مختلف النصوص التنظيمية والمقررات والمناشير المتعلقة بالعقار الفلاحي واستغلاله، وفق مقاربة براغماتية ومستدامة باعتباره موردًا غير متجدد.
كما تم خلال اللقاء تقديم التوصيات المنبثقة عن المؤتمر الوطني لعصرنة القطاع الفلاحي، المنعقد في أكتوبر 2025، في إطار الجهود الرامية إلى تطوير أداء القطاع وتعزيز مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE
الثلاثاء 10 مارس 2026 13:55

مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي يكرس مقاربة جديدة لتنظيم القطاع وتطويره

الجزائر- يشكل مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية مقاربة جديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، حسبما أبرزه اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ياسين وليد، مؤكدا على الدور المنتظر من هذا النص في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

وفي كلمة له خلال ورشة مخصصة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون، أوضح الوزير أن هذا النص سيمكن من تنظيم القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية، لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع، وعلى مستوى كافة الشعب.

وجاء اللقاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضية بالتحضير لمشروع قانون جديد حول التوجيه الفلاحي، بهدف إرساء تنظيم شامل ونهائي للقطاع وفق رؤية استشرافية يشارك في صياغتها المتخصصون والمهنيون.

ويرمي المشروع -يضيف السيد وليد- إلى حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية، وتعزيز مرونة النظام الفلاحي، فضلا عن تركيزه على التسيير المستدام للموارد الطبيعية، خاصة المياه والتربة والتنوع البيولوجي، من خلال إدماج التكيف مع التغير المناخي كمبدأ هيكلي في السياسة الفلاحية الوطنية.

وفي مجال الدعم، يكرس النص إصلاحا يقوم على تفضيل إعانات الإنتاج والأداء بدل إعانات المدخلات، بما يسمح بتحسين فعالية الإنفاق العمومي وضمان تخصيص أفضل للموارد، يضيف المسؤول الأول عن القطاع.

ويتضمن مشروع القانون أيضا آليات ضبط فعالة لحماية المزارعين في حالة فائض الإنتاج، وتقليص الخسائر بعد الحصاد، ومرافقة تطوير التصدير والتحويل عبر توسيع الفلاحة التعاقدية، إلى جانب نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية، يشمل التأمين الفلاحي وأجهزة الوقاية من الأخطار المناخية وآليات لتحقيق استقرار المداخيل الفلاحية، وهذا مع تقليص آجال الإجراءات الإدارية وتقليل الوثائق المطلوبة.

وفي الجانب الرقمي، يهدف النص إلى تسريع التحول التكنولوجي عبر نشر أنظمة المعلومات الفلاحية المدمجة، وإرساء أجهزة التتبع، لاسيما بالنسبة للقطيع والمنتجات الحساسة، يضيف السيد وليد.

ومن بين المحاور الأخرى التي يتضمنها مشروع القانون تعزيز الاستثمار الخاص عبر تطوير المنظمات المهنية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع ضمان التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي الجواري للفلاحين والمربين، وإدخال آليات تحفيزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة.

كما أشار الوزير إلى أن مشروع القانون لم يتطرق إلى مسألة العقار الفلاحي، موضحا أنه يتم التحضير لمشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي، يهدف إلى تسهيل قراءة الإطار القانوني للأراضي الفلاحية، بما يضمن إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية.

بدوره رحب رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة، محمد يزيد حمبلي، بمشروع النص الجديد هذا، مبرزا الأهمية الكبيرة في إشراك الفلاحين والمهنيين في وضع السياسات المستقبلية للقطاع، بشكل يساهم في تعزيز فعالية القرارات ورفع مستوى الأداء.

أما الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد اللطيف ديلمي، فأكد ضرورة إشراك جميع الفاعلين المعنيين في صياغة السياسات الفلاحية، مثمنا كون مشروع القانون يوفر إطارا للحوار والتشاور، ويهدف إلى أن تكون القرارات في خدمة الفلاحين والمهنيين.

الأوراس NEWS

مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي يكرس مقاربة جديدة لتنظيم القطاع وتطويره

تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، ياسين وليد:

منذ 7 ساعات 0 18 دقيقة واحدة

يشكل مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية مقاربة جديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، حسب ما أبرزه أمس الثلاثاء بالجزائر العاصمة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ياسين وليد، مؤكدا على الدور المنتظر من هذا النص في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

وفي كلمة له خلال ورشة مخصصة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون، أوضح الوزير أن هذا النص سيمكن من تنظيم القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية، لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع. وجاء اللقاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون, القاضية بالتحضير لمشروع قانون جديد حول التوجيه الفلاحي، بهدف إرساء تنظيم شامل ونهائي للقطاع.

ويرمي المشروع إلى حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية، وتعزيز مرونة النظام الفلاحي، فضلا عن تركيزه على التسيير المستدام للموارد الطبيعية، خاصة المياه والتربة والتنوع البيولوجي، من خلال إدماج التكيف مع التغير المناخي كمبدأ هيكلي في السياسة الفلاحية الوطنية.

ويتضمن مشروع القانون أيضا آليات ضبط فعالة لحماية المزارعين في حالة فائض الإنتاج، وتقليص الخسائر بعد الحصاد، ومرافقة تطوير التصدير والتحويل عبر توسيع الفلاحة التعاقدية، إلى جانب نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية، يشمل التأمين الفلاحي وأجهزة الوقاية من الأخطار المناخية وآليات لتحقيق استقرار المداخيل الفلاحية.

وفي الجانب الرقمي، يهدف النص إلى تسريع التحول التكنولوجي عبر نشر أنظمة المعلومات الفلاحية المدمجة، وإرساء أجهزة التتبع، لاسيما بالنسبة للقطيع والمنتجات الحساسة. ومن بين المحاور الأخرى التي يتضمنها مشروع القانون تعزيز الاستثمار الخاص عبر تطوير المنظمات المهنية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإدخال آليات تحفيزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة.

الإذاعة الجزائرية
RADIO ALGERIENNE

10/03/2026 - 13:10

ياسين وليد: مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي يكرس مقاربة جديدة لتنظيم القطاع وتطويره

يشكل مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية مقاربة جديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي, حسبما أبرزه هذا الثلاثاء بالجزائر العاصمة, وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ياسين وليد, مؤكدا على الدور المنتظر من هذا النص في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

وفي كلمة له خلال ورشة مخصصة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون, أوضح الوزير أن هذا النص سيمكن من تنظيم القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية, لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع, وعلى مستوى كافة الشعب.

وجاء اللقاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, القاضية بالتحضير لمشروع قانون جديد حول التوجيه الفلاحي, بهدف إرساء تنظيم شامل

ونهائي للقطاع وفق رؤية استشرافية يشارك في صياغتها المتخصصون والمهنيون.

ويرمي المشروع -يضيف السيد وليد- إلى حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية, وتعزيز مرونة النظام الفلاحي, فضلا عن تركيزه على التسيير المستدام للموارد الطبيعية, خاصة المياه والتربة والتنوع البيولوجي, من خلال إدماج التكيف مع التغير المناخي كمبدأ هيكلي في السياسة الفلاحية الوطنية.

وفي مجال الدعم, يكرس النص إصلاحا يقوم على تفضيل إعانات الإنتاج والأداء بدل إعانات المدخلات, بما يسمح بتحسين فعالية الإنفاق العمومي وضمان تخصيص أفضل للموارد, يضيف المسؤول الأول عن القطاع.

ويتضمن مشروع القانون أيضا آليات ضبط فعالة لحماية المزارعين في حالة فائض الإنتاج, وتقليص الخسائر بعد الحصاد, ومرافقة تطوير التصدير والتحويل عبر

توسيع الفلاحة التعاقدية, إلى جانب نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية, يشمل التأمين الفلاحي وأجهزة الوقاية من الأخطار المناخية وآليات لتحقيق

استقرار المداخيل الفلاحية, وهذا مع تقليص آجال الإجراءات الإدارية وتقليل الوثائق المطلوبة.

وفي الجانب الرقمي, يهدف النص إلى تسريع التحول التكنولوجي عبر نشر أنظمة المعلومات الفلاحية المدمجة, وإرساء أجهزة التتبع, لاسيما بالنسبة للقطيع

والمنتجات الحساسة, يضيف السيد وليد. ومن بين المحاور الأخرى التي يتضمنها مشروع القانون تعزيز الاستثمار الخاص عبر تطوير المنظمات المهنية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص, مع ضمان التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي الجواري للفلاحين والمربين, وإدخال آليات تحفيزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة.

كما أشار الوزير إلى أن مشروع القانون لم يتطرق إلى مسألة العقار الفلاحي, موضحا أنه يتم التحضير لمشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي, يهدف إلى تسهيل قراءة الإطار القانوني للأراضي الفلاحية, بما يضمن إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية.

بدوره رحب رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة, محمد يزيد حمبلي, بمشروع النص الجديد هذا, مبرزا الأهمية الكبيرة في إشراك الفلاحين والمهنيين في وضع السياسات المستقبلية للقطاع, بشكل يساهم في تعزيز فعالية القرارات ورفع مستوى الأداء.

أما الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين, عبد اللطيف ديلمي, فأكد ضرورة إشراك جميع الفاعلين المعنيين في صياغة السياسات الفلاحية, مثمنا

كون مشروع القانون يوفر إطارا للحوار والتشاور, ويهدف إلى أن تكون القرارات في خدمة الفلاحين والمهنيين .

المصدروأج

الجزائر
10مارس 2026

وزير الفلاحة ياسين وليد: :
"مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي يكرس مقاربة جديدة لتنظيم القطاع وتطويره"

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين وليد، أن مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية، يـ شكل مقاربة جديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، مؤكدا على الدور المنتظر من هذا النص في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر .وقال الوزير في كلمة له، خلال ورشة مخصصة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون أمس، إن هذا النص سيمكن من تنظي م القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية، لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مراح ل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع، وعلى مستوى كافة الشعب.

وجاء اللقاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، القاضية بالتحضير لمشروع قانون جديد حول التوجيه الفلاحي ، بهدف إرساء تنظيم شامل ونهائي للقطاع وفق رؤية استشرافية يشارك في صياغتها المتخصصون والمهنيون.

وأضاف الوزير أن هذا المشروع يرمي إلى حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في ا لمادة الوراثية النباتية والحيوانية، وتعزيز مرونة النظام الفلاحي، فضلا عن تركيزه على التسيير المستدام للموارد الطبيعية، خا صة المياه والتربة والتنوع البيولوجي، من خلال إدماج التكيف مع التغير المناخي كمبدأ هيكلي في السياسة الفلاحية الوطنية.

وأشار الوزير إلى أنه وفي مجال الدعم، يكرس النص إصلاحا يقوم على تفضيل إعانات الإنتاج والأداء بدل إعانات المدخلات، بما يسمح بتحسين فعالية الإنفاق العمومي وضمان تخصيص أفضل للموارد.

ويتضمن مشروع القانون أيضا آليات ضبط فعالة لحماية المزارعين في حالة فائض الإنتاج، وتقليص الخسائر بعد الحصاد، و مرافقة تطوير التصدير والتحويل عبر توسيع الفلاحة التعاقدية، إلى جانب نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية، يشمل التأمي ن الفلاحي وأجهزة الوقاية من الأخطار المناخية وآليات لتحقيق استقرار المداخيل الفلاحية، وهذا مع تقليص آجال الإجراءات ا لإدارية وتقليل الوثائق المطلوبة.

وقال الوزير إنه في الجانب الرقمي، يهدف النص إلى تسريع التحول التكنولوجي عبر نشر أنظمة المعلومات الفلاحية المدمجة، وإرساء أجهزة التتبع، لاسيما بالنسبة للقطيع والمنتجات الحساسة.

ومن بين المحاور الأخرى التي يتضمنها مشروع القانون تعزيز الاستثمار الخاص عبر تطوير المنظمات المهنية وتشجيع الشرا كة بين القطاعين العام والخاص، مع ضمان التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي الجواري للفلاحين والمربين، وإدخال آليات تحف يزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة.

كما أشار الوزير إلى أن مشروع القانون لم يتطرق إلى مسألة العقار الفلاحي، موضحا أنه يتم التحضير لمشروع قانون جديد خ اص بالعقار الفلاحي، يهدف إلى تسهيل قراءة الإطار القانوني للأراضي الفلاحية، بما يضمن إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية.

بدوره رحب رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة، محمد يزيد حمب لي، بمشروع النص الجديد هذا، مبرزا الأهمية الكبيرة في إشراك الفلاحين والمهنيين في وضع السياسات المستقبلية للقطاع، بشكل يساهم في تعزيز فعالية القرارات ورفع مستوى الأداء.

أما الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد اللطيف ديلمي، فأكد ضرورة إشراك جميع الفاعلين المعنيين في صيا غة السياسات الفلاحية، مثمنا كون مشروع القانون يوفر إطارا للحوار والتشاور، ويهدف إلى أن تكون القرارات في خدمة الفلا حين والمهنيين.

ر .خ

الحياة العربية
يومية وطنية إخبارية تأسست سنة 1993

مشروع قانون التوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر

أكد وزير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجزائرية، ياسين وليد، اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، أن مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية يشكل مقاربة جديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، معتبرا أنه سيساهم في تعزيز الأمن الغذائي الوطني.

وخلال ورشة خصصت لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون، أوضح الوزير أن هذا النص سيمكن من تنظيم القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين، بهدف تعزيز السيادة الغذائية الوطنية، خاصة من خلال تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع عبر مختلف الشعب الفلاحية.

وجاء تنظيم هذا اللقاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، القاضية بالتحضير لمشروع قانون جديد حول التوجيه الفلاحي، يهدف إلى إرساء تنظيم شامل ونهائي للقطاع وفق رؤية استشرافية يشارك في صياغتها المتخصصون والمهنيون.

وأوضح الوزير أن المشروع يرمي إلى الحفاظ على الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية من أجل بلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية، إضافة إلى تعزيز مرونة النظام الفلاحي والتركيز على التسيير المستدام للموارد الطبيعية، خاصة المياه والتربة والتنوع البيولوجي، من خلال إدماج التكيف مع التغيرات المناخية كمبدأ أساسي في السياسة الفلاحية الوطنية.

وفيما يتعلق بالدعم، يتضمن النص إصلاحا يعتمد على تفضيل إعانات الإنتاج والأداء بدل إعانات المدخلات، بما يسمح بتحسين فعالية الإنفاق العمومي وضمان تخصيص أفضل للموارد. كما يشمل المشروع آليات ضبط لحماية المزارعين في حالات فائض الإنتاج وتقليص الخسائر بعد الحصاد، مع مرافقة تطوير التصدير والتحويل عبر توسيع الفلاحة التعاقدية.

ويتضمن المشروع كذلك نظاما متكاملا لتسيير المخاطر الفلاحية يشمل التأمين الفلاحي وأجهزة الوقاية من الأخطار المناخية وآليات لضمان استقرار مداخيل الفلاحين، إلى جانب تقليص آجال الإجراءات الإدارية والحد من الوثائق المطلوبة.

وفي الجانب الرقمي، يهدف النص إلى تسريع التحول التكنولوجي في القطاع من خلال نشر أنظمة المعلومات الفلاحية المدمجة وإرساء أجهزة التتبع، خاصة بالنسبة للقطيع والمنتجات الحساسة.

كما يسعى المشروع إلى تعزيز الاستثمار الخاص عبر تطوير المنظمات المهنية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع ضمان التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي للفلاحين والمربين، فضلا عن إدراج آليات تحفيزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة.

وأشار الوزير إلى أن المشروع لم يتطرق إلى مسألة العقار الفلاحي، موضحا أن العمل جارٍ على إعداد مشروع قانون خاص بالعقار الفلاحي يهدف إلى تسهيل قراءة الإطار القانوني للأراضي الفلاحية وضمان إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية.

من جهته، رحب رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة، محمد يزيد حمبلي، بمشروع النص الجديد، مشددا على أهمية إشراك الفلاحين والمهنيين في صياغة السياسات المستقبلية للقطاع بما يعزز فعالية القرارات ويرفع مستوى الأداء.

بدوره أكد الأمين العام لـالاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد اللطيف ديلمي، ضرورة إشراك جميع الفاعلين المعنيين في صياغة السياسات الفلاحية، مثمنا كون مشروع القانون يوفر إطارا للحوار والتشاور ويهدف إلى أن تكون القرارات في خدمة الفلاحين والمهنيين.

ل.خ

ورشة عمل لدراسة مشروع قانون التوجيه الفلاحي

بقلم:تبلبالي خديجة منار

ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين مهدي وليد، اليوم الثلاثاء، ورشة عمل لعرض ودراسة مشروع قانون التوجيه الفلاحي الجديد بمقر الوزارة.

وفي كلمة له بالمناسبة، أوضح ياسين وليد، أن قانون التوجيه الفلاحي الجديد، يأتي في إطار "توجيهات رئيس الجمهورية الذي أمر خلال مجلس الوزراء بإعادة النظر فيه، والذي يحدد المبادئ العامة للسياسات العامة لقطاع الفلاحة في الجزائر."

وأضاف الوزير، أن هذا القانون يأتي كذلك في إطار "تجسيد توصيات الجلسات الوطنية لعصرنة قطاع الفلاحة التي تم تنظيمها في شهر فيفري الماضي، والتي كان أحد أهدافها هو إشراك مختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي لرسم تصور جديد لقطاعنا، اللي هو مبني على العصرنة والتكنولوجيات."

وأكد ياسين وليد، أن هذا القانون "يمكّن قطاع الفلاحة من مرافقة مختلف الفاعلين في قطاع الفلاحة لتحقيق أهداف السيادة الغذائية."

كما أبرز الوزير أهداف هذا القانون، على غرار "تعزيز السيادة الغذائية الوطنية، حفظ الموارد الوراثية المحلية، إصلاح نظام الدعم والإعانات، وضع آليات ضبط جديدة وفعالة، تبسيط الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى تحديث الحوكمة الفلاحية."

وأردف ياسين وليد، أن الأهداف الأخرى تتمثل في "تسريع التحول الرقمي والتكنولوجي، وهيكلة السلاسل وتعزيز الاستثمار الخاص بتطوير المنظمات المهنية عبر السلاسل وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتسيير المستدام للموارد الطبيعية بالإضافة إلى مهننة الفلاحين والمربين عبر التكوين المستمر، الإرشاد الفلاحي."

كما يكمن الهدف الأخير -يضيف الوزير- في "نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية، التي هي أيضا مهمة جدا تشمل التأمين، التأمين الفلاحي الذي هو أيضًا من قلب اهتمامات الوزارة حاليا."

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 05

الوزير وليد عرض خطوطه العريضة أمس

مسودة قانون جديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية

ترأس ياسين وليد، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، أمس، لقاء وطنيا خصص لعرض ودراسة مشروع قانون التوجيه الفلاحي الجديد، بحضور إطارات القطاع على المستوى الوطني ومديري مؤسسات ومراكز البحث والتكوين والدواوين والمؤسسات المالية والاقتصادية الخاضعة للوصاية، بالإضافة إلى رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة والأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين وعدد من الفلاحين.

ص.ج.م

حسام. ح

● يهدف هذا اللقاء، حسبما جاء في بيان الوزارة، إلى عرض أهداف مشروع قانون التوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية والسياق العام ومبررات الإصلاحات الواجب إدراجها وفق رؤية عصرية واستراتيجية تراعي التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي شهدها القطاع منذ إصدار القانون 08-16 لسنة 2008، إلى جانب التحديات الراهنة والمستقبلية المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

ويأتي مشروع القانون تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية ويعد من المحاور الكبرى لورقة طريق القطاع 2026-2027 ويهدف إلى إعادة تأسيس الإطار التشريعي للفلاحة، مع جعل السيادة الغذائية هدفا استراتيجيا ومحوريا.

ويتضمن مشروع القانون جملة من الأهداف الرئيسية، منها تعزيز السيادة الغذائية الوطنية عبر تحديد الشعب الاستراتيجية ذات الأولوية، كالحبوب والحليب واللحوم والبذور، وتحسين التنسيق بين الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع، حفظ الموارد الوراثية النباتية والحيوانية، إصلاح نظام الدعم والإعانات لاستثمار أمثل للموارد، استحداث آليات حماية المنتجين وضمان القدرة الشرائية للمواطن، تبسيط الإجراءات الإدارية وتحديث الحوكمة الفلاحية، تسريع التحول التكنولوجي والرقمي، هيكلة سلاسل القيمة وتعزيز الاستثمار الخاص، التسيير المستدام للموارد الطبيعية، ترقية مهنة الفلاحين والمربين عبر التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي واستحداث حوافز لجذب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة وكذا استحداث نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية.

كما تم خلال اللقاء عرض مشروع القانون الجديد الخاص بالعقار الفلاحي، الذي يوحد النصوص التنظيمية والمقررات والمناشير المتعلقة بالعقار الفلاحي واستغلاله بطريقة براغماتية ومستدامة، باعتباره موردا غير متجدد، بالإضافة إلى استعراض التوصيات الصادرة عن المؤتمر الوطني لعصرنة القطاع الفلاحي المنعقد في أكتوبر.

ح.ح

اليومي الشروق
إخبارية وطنية
الصفحة :05

إصلاح جذري... هذه ملامح "الفلاحة الجديدة" في الجزائر

■ دعم قطاعي يقوم على تفضيل إعانات الإنتاج والأداء بدل إعانات المدخلات ■ تنظيم شامل ونهائي وفق رؤية استشرافية بمشاركة المتخصصين والمهنيين ■ تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع في كل الشعب ■ تسريع التحول التكنولوجي عبر أنظمة المعلومات المدمجة وأجهزة التتبع ■ تطوير المنظمات المهنية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يشكل مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية مقاربة جديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، حسب ما أبرزه الثلاثاء بالجزائر العاصمة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ياسين وليد، مؤكدا على الدور المنتظر من هذا النص في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

هاتف.ع

وفي كلمة له خلال ورشة مخصصة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون، أوضح الوزير أن هذا النص سيمكن من تنظيم القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية، لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع، على مستوى كافة الشعب.

وجاء اللقاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، القاضية بالتحضير لمشروع قانون جديد حول التوجيه الفلاحي، بهدف إرساء تنظيم شامل ونهائي للقطاع وفق رؤية استشرافية يشارك في صياغتها المتخصصون والمهنيون.

ويرمي المشروع -يضيف وليد- إلى حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية، وتعزيز مرونة النظام الفلاحي، فضلا عن تركيزه على التسيير المستدام للموارد الطبيعية، خاصة المياه والتربة والتنوع البيولوجي، من خلال إدماج التكيف مع التغير المناخي كمبدأ هيكلي في السياسة الفلاحية الوطنية.

وفي مجال الدعم، يكرس النص إصلاحا يقوم على تفضيل إعانات الإنتاج والأداء بدل إعانات المدخلات، بما يسمح بتحسين فعالية الإنفاق العمومي وضمان تخصيص أفضل للموارد، يضيف المسؤول الأول عن القطاع.

ويتضمن مشروع القانون أيضا آليات ضبط فعالة لحماية المزارعين في حالة فائض الإنتاج، وتقليص الخسائر بعد الحصاد، ومرافقة تطوير التصدير والتحويل عبر توسيع الفلاحة التعاقدية، إلى جانب نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية، يشمل التأمين الفلاحي وأجهزة الوقاية من الأخطار المناخية وآليات لتحقيق استقرار المداخيل الفلاحية، وهذا مع تقليص آجال الإجراءات الإدارية وتقليل الوثائق المطلوبة.

وفي الجانب الرقمي، يهدف النص إلى تسريع التحول التكنولوجي عبر نشر أنظمة المعلومات الفلاحية المدمجة، وإرساء أجهزة التتبع، لاسيما بالنسبة للقطيع والمنتجات الحساسة، يضيف وليد.

ومن بين المحاور الأخرى التي يتضمنها مشروع القانون تعزيز الاستثمار الخاص عبر تطوير المنظمات المهنية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع ضمان التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي الجواري للفلاحين والمربين، وإدخال آليات تحفيزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة.

كما أشار الوزير إلى أن مشروع القانون لم يتطرق إلى مسألة العقار الفلاحي، موضحا أنه يتم التحضير لمشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي، يهدف إلى تسهيل قراءة الإطار القانوني للأراضي الفلاحية، بما يضمن إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية.

بدوره، رحب رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة، محمد يزيد حميلي، بمشروع النص الجديد هذا، مبرزا الأهمية الكبيرة في إشراك الفلاحين والمهنيين في وضع السياسات المستقبلية للقطاع، بشكل يساهم في تعزيز فعالية القرارات ورفع مستوى الأداء.

أما الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد اللطيف ديلمي، فأكد ضرورة إشراك جميع الفاعلين المعنيين في صياغة السياسات الفلاحية، مشمنا كون مشروع القانون يوفر إطارا للحوار والتشاور، ويهدف إلى أن تكون القرارات في خدمة الفلاحين والمهنيين.

مشروع قانون جديد للعقار لمحاربة التجاوزات والفراغات القانونية على الطاولة:

ممنوع تجزئة الأراضي الفلاحية في هذه الحالات... والمحافظون والموثقون تحت المجهر!

■ وليد يؤكد: حماية الأراضي الفلاحية أولوية قصوى وأصحابها ملزمون باستغلالها

إيمان كيموش

شددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على أن أي تجزئة غير قانونية للأراضي الفلاحية ممنوعة تماما، وأن جميع الموثقين والمحافظين العقاريين ملزمون بالامتناع عن استكمال أي إجراءات لا تحترم القانون.

ويأتي هذا التأكيد ضمن جهود الوزارة لحماية الأراضي الفلاحية وضمان استدامة النشاط الزراعي، حيث أن التجزئة مسموح بها فقط ضمن إطار المساحة المرجعية، وهي استثناء يهدف إلى الحفاظ على وحدة الاستغلال وكفاءته الاقتصادية.

كما كشفت وزارة الفلاحة أن مصالحها تعمل حاليا على إعداد مشروع قانون جديد للعقار الفلاحي، يهدف إلى سد الثغرات القانونية الحالية ومنع أي تجاوزات مستقبلية، مما يعكس جدية السلطات في حماية الأراضي وتنظيمها بصرامة.

وفي السياق، أرسلت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، باسم الوزير، ياسين وليد ردا رسميا إلى النائب رابح جدو بالمجلس الشعبي الوطني، على سؤاله الكتابي، حول الإجراءات المتخذة لضمان فعالية تطبيق منع تجزئة الأراضي الفلاحية.

وجاء في الرد الذي اطلعت عليه "الشروق" أن الأراضي الفلاحية تحظى بحماية قانونية تهدف إلى المحافظة عليها من التعدي وتحويلها عن طابعها الفلاحي الذي أنشئت من أجله، وذلك عبر إلزام مستغلها باستغلالها الفعلي واستعمالها لوجهتها الفلاحية من دون غيرها.

ويستند ذلك إلى أحكام المادة 55 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المعدل والمتمم والمتعلق بالتوجيه العقاري، والتي وضعت قيودًا على إجراء المعاملات العقارية، ومن بينها منع تجزئة الأرض الفلاحية إلى قطع لا تحترم مقاييس التوجيه العقاري.

وفي هذا الإطار، أكد الرد أن المرسوم التنفيذي رقم 97-490 المؤرخ في 20 ديسمبر 1997 يحدد شروط تجزئة الأراضي الفلاحية، وينظم عملية التجزئة على أساس احترام المساحة المرجعية، التي تعد استثناءً يضمن وحدة الاستغلال ونجاعته الاقتصادية.

كما أشارت الوزارة إلى المادة 23 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، التي تشجع على تجميع الأراضي الفلاحية والحد من تقسيمها، لضمان استدامة النشاط الفلاحي وتحقيق مردودية أفضل. وأوضح الرد أن المساحة المرجعية كشرط للتجزئة جاءت لضبط الاستثناء وتنظيمه، من دون المساس بالأصل المتمثل في حماية البنية العقارية الفلاحية من التجزئة المخلة بوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية.

كما ألزمت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 97-490 جميع الموثقين والمحافظين العقاريين بمطابقة كل عملية تجزئة للشروط المحددة، والامتناع عن استكمال أي إجراء عقاري لا يحترم تلك الشروط.

وفي ختام الرد، أبلغت الوزارة أن القطاع بادر بإعداد مشروع قانون جديد ينظم العقار الفلاحي، سيتناول في أحد فصوله إشكالية تجزئة الأراضي الفلاحية، من خلال اقتراح آليات قانونية أكثر صرامة تكفل سد الثغرات التي كشفت عنها الممارسة العملية للقوانين الحالية.

الفجر
www.al-fadjr.com
يومية وطنية إخبارية
الصفحة: 03

كشف عن مشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي، ياسن وليد:

القانون الجديد يكرس السيادة الغذائية الوطنية

■ حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية
■ تنظيم مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع وعلى مستوى كافة الشعب

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ياسين وليد، مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية، يشكل مقاربة جديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، بهدف تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

■ ق.ج

■ وأوضح الوزير، في كلمة له خلال ورشة مخصصة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون، أن هذا النص سيمكن من تنظيم القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية، لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع، وعلى مستوى كافة الشعب.

وجاء اللقاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، القاضية بالتحضير لمشروع قانون جديد حول التوجيه الفلاحي، بهدف إرساء تنظيم شامل ونهائي للقطاع وفق رؤية استشرافية يشارك في صياغتها المتخصصون والمهنيون.

ويرمي المشروع إلى حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية، وتعزيز مرونة النظام الفلاحي، فضلا عن تركيزه على التسيير المستدام للموارد الطبيعية، خاصة المياه والتربة والتنوع البيولوجي، من خلال إدماج التكيف مع التغير المناخي كمبدأ هيكلي في السياسة الفلاحية الوطنية.

وفي مجال الدعم، يكرس النص إصلاحا يقوم على تفضيل إعانات الإنتاج والأداء بدل إعانات المدخلات، بما يسمح بتحسين فعالية الإنفاق العمومي وضمان تخصيص أفضل للموارد، يضيف المسؤول الأول عن القطاع.

ويتضمن مشروع القانون أيضا آليات ضبط فعالة لحماية المزارعين في حالة فائض الإنتاج، وتقليص الخسائر بعد الحصاد، ومرافقة تطوير التصدير والتحويل عبر توسيع الفلاحة التعاقدية، إلى جانب نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية، يشمل التأمين الفلاحي وأجهزة الوقاية من الأخطار المناخية وآليات لتحقيق استقرار المداخيل الفلاحية، وهذا مع تقليص آجال الإجراءات الإدارية وتقليل الوثائق المطلوبة. وفي الجانب الرقمي، يهدف النص إلى تسريع التحول التكنولوجي عبر نشر أنظمة المعلومات الفلاحية المدمجة، وإرساء أجهزة التتبع، لاسيما بالنسبة للقطيع والمنتجات الحساسة. ومن بين المحاور الأخرى التي يتضمنها مشروع القانون تعزيز الاستثمار الخاص عبر تطوير المنظمات المهنية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع ضمان التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي الجواري للفلاحين والمربين، وإدخال آليات تحفيزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة.

كما أشار الوزير إلى أن مشروع القانون لم يتطرق إلى مسألة العقار الفلاحي، موضحا أنه يتم التحضير لمشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي، يهدف إلى تسهيل قراءة الإطار القانوني للأراضي الفلاحية، بما يضمن إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية.

بدوره رحب رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة، محمد يزيد حمبلي، بمشروع النص الجديد هذا، مبرزا الأهمية الكبيرة في إشراك الفلاحين والمهنيين في وضع السياسات المستقبلية للقطاع، بشكل يساهم في تعزيز فعالية القرارات ورفع مستوى الأداء.

أما الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد اللطيف ديلمي، فأكد ضرورة إشراك جميع الفاعلين المعنيين في صياغة السياسات الفلاحية، مثمنا كون مشروع القانون يوفر إطارا للحوار والتشاور، ويهدف إلى أن تكون القرارات في خدمة الفلاحين والمهنيين.

الوسط EL WASSAT
يومية وطنية شاملة

مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي

مرافقة الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية

يشكل مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية مقاربة جديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، حسبما أبرزه اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ياسين وليد، مؤكدا على الدور المنتظر من هذا النص في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

وفي كلمة له خلال ورشة مخصصة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون، أوضح الوزير أن هذا النص سيمكن من تنظيم القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية، لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع، وعلى مستوى كافة الشعب.

وجاء اللقاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضية بالتحضير لمشروع قانون جديد حول التوجيه الفلاحي، بهدف إرساء تنظيم شامل ونهائي للقطاع وفق رؤية استشرافية يشارك في صياغتها المتخصصون والمهنيون.

ويرمي المشروع -يضيف السيد وليد- إلى حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية، وتعزيز مرونة النظام الفلاحي، فضلا عن تركيزه على التسيير المستدام للموارد الطبيعية، خاصة المياه والتربة والتنوع البيولوجي، من خلال إدماج التكيف مع التغير المناخي كمبدأ هيكلي في السياسة الفلاحية الوطنية.

وفي مجال الدعم، يكرس النص إصلاحا يقوم على تفضيل إعانات الإنتاج والأداء بدل إعانات المدخلات، بما يسمح بتحسين فعالية الإنفاق العمومي وضمان تخصيص أفضل للموارد، يضيف المسؤول الأول عن القطاع.

ويتضمن مشروع القانون أيضا آليات ضبط فعالة لحماية المزارعين في حالة فائض الإنتاج، وتقليص الخسائر بعد الحصاد، ومرافقة تطوير التصدير والتحويل عبر توسيع الفلاحة التعاقدية، إلى جانب نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية، يشمل التأمين الفلاحي وأجهزة الوقاية من الأخطار المناخية وآليات لتحقيق استقرار المداخيل الفلاحية، وهذا مع تقليص آجال الإجراءات الإدارية وتقليل الوثائق المطلوبة.

وفي الجانب الرقمي، يهدف النص إلى تسريع التحول التكنولوجي عبر نشر أنظمة المعلومات الفلاحية المدمجة، وإرساء أجهزة التتبع، لاسيما بالنسبة للقطيع والمنتجات الحساسة، يضيف السيد وليد.

ومن بين المحاور الأخرى التي يتضمنها مشروع القانون تعزيز الاستثمار الخاص عبر تطوير المنظمات المهنية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع ضمان التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي الجواري للفلاحين والمربين، وإدخال آليات تحفيزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة.

كما أشار الوزير إلى أن مشروع القانون لم يتطرق إلى مسألة العقار الفلاحي، موضحا أنه يتم التحضير لمشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي، يهدف إلى تسهيل قراءة الإطار القانوني للأراضي الفلاحية، بما يضمن إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية.

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية

الوزير يؤكد أنه مقاربة جديدة لتنظيم القطاع وتطويره

مشروع قانون جديد للتوجيه الفلاحي

قانون الجديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية مقاربة جديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي ، حسبما أبرزه أمس الثلاثاء بالجزائر العاصمة ، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ياسين وليد ، مؤكدا على الدور المنتظر من هذا النص في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر .

وفي كلمة له خلال ورشة مخصصة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون ، أوضح الوزير أن هذا النص سيمكن من تنظيم القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية ، لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع ، وعلى مستوى كافة الشعب .

وجاء اللقاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية ، عبد المجيد تبون ، القاضية بالتحضير لمشروع قانون جديد حول التوجيه الفلاحي ، بهدف إرساء تنظيم شامل ونهائي للقطاع وفق رؤية استشرافية يشارك في صياغتها المتخصصون والمهنيون .

ويرمي المشروع –يضيف وليد– إلى حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية ، وتعزيز مرونة النظام الفلاحي ، فضلا عن تركيزه على التسيير المستدام للموارد الطبيعية ، خاصة المياه والتربة والتنوع البيولوجي ، من خلال إدماج التكيف مع التغير المناخي كمبدأ هيكلي في السياسة الفلاحية الوطنية .

وفي مجال الدعم ، يكرس النص إصلاحا يقوم على تفضيل إعانات الإنتاج والأداء بدل إعانات المدخلات ، بما يسمح بتحسين فعالية الإنفاق العمومي وضمان تخصيص أفضل للموارد ، يضيف المسؤول الأول عن القطاع .

ويتضمن مشروع القانون أيضا آليات ضبط فعالة لحماية المزارعين في حالة فائض الإنتاج ، وتقليص الخسائر بعد الحصاد ، ومرافقة تطوير التصدير والتحويل عبر

توسيع الفلاحة التعاقدية ، إلى جانب نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية ، يشمل التأمين الفلاحي وأجهزة الوقاية من الأخطار المناخية وآليات لتحقيق استقرار المداخيل الفلاحية ، وهذا مع تقليص آجال الإجراءات الإدارية وتقليل الوثائق المطلوبة .

وفي الجانب الرقمي ، يهدف النص إلى تسريع التحول التكنولوجي عبر نشر أنظمة المعلومات الفلاحية المدمجة ، وإرساء أجهزة التتبع ، لاسيما بالنسبة للقطيع والمنتجات الحساسة ، يضيف وليد .

ومن بين المحاور الأخرى التي يتضمنها مشروع القانون تعزيز الاستثمار الخاص عبر تطوير المنظمات المهنية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، مع ضمان التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي الجواري للفلاحين والمربين ، وإدخال آليات تحفيزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة .

كما أشار الوزير إلى أن مشروع القانون لم يتطرق إلى مسألة العقار الفلاحي ، موضحا أنه يتم التحضير لمشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي ، يهدف إلى تسهيل قراءة الإطار القانوني للأراضي الفلاحية ، بما يضمن إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية .

بدوره رحب رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة ، محمد يزيد حمبلي ، بمشروع النص الجديد هذا ، مبرزا الأهمية الكبيرة في إشراك الفلاحين والمهنيين في وضع السياسات المستقبلية للقطاع ، بشكل يساهم في تعزيز فعالية القرارات ورفع مستوى الأداء .

أما الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ، عبد اللطيف ديلمي ، فأكد ضرورة إشراك جميع الفاعلين المعنيين في صياغة السياسات الفلاحية ، مثمنا

كون مشروع القانون يوفر إطارا للحوار والتشاور ، ويهدف إلى أن تكون القرارات في خدمة الفلاحين والمهنيين .

آمال.ع

المساء EL MASSA
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 05

لمنع تحويله عن طابعه والإخلال بوظيفته الاقتصادية.. المهدي وليد:

إجراءات صارمة لمنع تجزئة العقار الفلاحي

■ آليات قانونية لسد ثغرات مشروع القانون الجديد للعقار الفلاحي

تحضر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري لإجراءات قانونية أكثر صرامة لمنع تجزئة الأراضي الفلاحية وتحويلها عن طابعها، ضمن مشروع قانون جديد ينظم العقار الفلاحي يتم إعداده، لسد الثغرات المسجلة في هذا المجال والمحافظة على العقار الفلاحي، لتفادي الاخلال بوظيفته الاقتصادية والاجتماعية.

زين الدين زديغة

يتناول مشروع القانون الجديد الذي تعمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على إعداده من أجل تنظيم العقار الفلاحي ويعرض قريبا على الحكومة، في أحد فصوله إشكالية تجزئة الأراضي الفلاحية، من خلال اقتراح آليات قانونية أكثر صرامة تكفل سد الثغرات التي كشفت عنها الممارسة العملية للقوانين سارية المفعول الخاصة بالتجزئة، حسبما كشف عنه وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين مهدي وليد.

وفي هذا السياق، أوضح الوزير، في رد كتابي على سؤال للنائب، رابح جدو، حول الإجراءات المتخذة لضمان فعالية تطبيق منع التجزئة للأراضي الفلاحية، اطلعت عليه "المساء" أن الأراضي الفلاحية تحظى بحماية قانونية، تهدف إلى المحافظة عليها من التعدي وتحويلها عن طابعها الفلاحي الذي أنشئت من أجله، وذلك من خلال إلزام مستصلحها من استغلالها الفعلي واستعمالها لوجهتها الفلاحية دون غيرها، لا سيما منها أحكام المادة 55 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المعدل والمتمم، المتعلق بالتوجيه العقاري، والتي وضعت قيودا على إجراء المعاملات العقارية، ومن بينها منع تجزئة الأرض الفلاحية إلى قطع لا تحترم مقاييس التوجيه العقاري.

ولفت الوزير إلى أن أحكام المرسوم التنفيذي رقم 97-490 المؤرخ في 20 ديسمبر 1997 الذي يحدد شروط تجزئة الأراضي الفلاحية، مكنت من تنظيم عملية تجزئة الأراضي الفلاحية على أساس احترام المساحة المرجعية، والتي تعد في جوهرها استثناء، إذ أن قاعدة العقار الفلاحي تقوم على مبدأ التجميع وعدم التجزئة، تكريسا لوحدة الاستغلال وضمانا لنجاعته الاقتصادية.

ولقد أكدت أحكام المادة 23 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، على تشجيع تجميع الأراضي الفلاحية والحد من تقسيمها، بما يضمن استدامة النشاط الفلاحي وتحقيق مردودية أفضل، ومن ثم، فإن إقرار المساحة المرجعية كشرط للتجزئة إنما جاء في إطار ضبط الاستثناء وتنظيمه، دون المساس بالأصل المتمثل في حماية البنية العقارية الفلاحية من التجزئة المخلة بوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية.

كما ألزمت، وفق المسؤول الأول عن قطاع الفلاحة، أحكام المرسوم التنفيذي رقم 97-490، الموثقين والمحافظين العقاريين على مطابقة كل عملية تجزئة للشروط التي حددها، أي عدم استكمال الإجراءات لأية عملية عقارية لا تحترم شروط هذه التجزئة.

ويهدف النص التشريعي الجديد الذي تمت صياغته من طرف لجنة وطنية ويعرض قريبا على الحكومة،حسب توضيحات الوزير، إلى توحيد الإجراءات ووضع حد للعراقيل التي يواجهها الفلاحون والمستثمرون، وتسوية المشاكل المتعلقة بالعقار الفلاحي.

ومعلوم أن عملية استكمال تطهير العقار الفلاحي الممنوح ضمن مختلف الصيغ للاستصلاح عن طريق الامتياز جارية، وإيجاد مختلف الحلول للإشكاليات والوضعيات العالقة وفق الأطر القانونية.

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 05

يهدف لإصلاح الدعم وتبسيط الإجراءات.. المهدي وليد:

قانون التوجيه الفلاحي الجديد يضمن السيادة الغذائية

■ ترتيب السلاسل الاستراتيجية وحفظ الموارد الوراثية
■ استحداث نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، أن مشروع قانون التوجيه الفلاحي الجديد، يهدف إلى إرساء منطق السيادة الغذائية الاستباقي كهدف استراتيجي مركزي، موضحا أنه سيتضمن عدة إصلاحات أبرزها ما تعلق بالدعم الفلاحي الذي يجب أن تكون له أثار على الإنتاج.

زولا سومر

وفي كلمة له خلال ورشة مخصصة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون، أوضح الوزير أن هذا النص سيمكن من تنظيم القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية، لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع، وعلى مستوى كافة الشعب.

وأشار إلى أن المشروع يهدف الى ترتيب السلاسل الاستراتيجية مثل الحبوب، البذور، الحليب، اللحوم، والزيتيات، وتحسين التنسيق بين الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع، وكذا حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية، وتعزيز مرونة النظام الفلاحي، بالإضافة إلى إصلاح نظام الدعم والإعانات بتفضيل إعانات الإنتاج والأداء بدل إعانات المدخلات لتحسين فعالية الإنفاق العمومي وضمان تخصيص أفضل للموارد.

كما أكد الوزير أن المشروع ينص على وضع آلية ضبط فعالة لحماية المزارعين في حالة تسجيل فائض في الإنتاج لتقليص الخسائر بعد الحصاد ومرافقة تطوير التصدير وتشجيع التحويل عبر توسيع الفلاحة التعاقدية، وتبسيط الإجراءات الإدارية عبر تقليص الآجال والوثائق المطلوبة، وإرساء تبادل البيانات بين الإدارات واعتماد ما أسماه بـ"مبدأ السكوت يعني القبول" بمعنى أنه في حال عدم الرد على ملف في الآجال المحددة سيعتبر مقبولا.

وأضاف المهدي وليد أن مشروع القانون يتضمن موادا تتعلق بتحديث الحوكمة الفلاحية وتوضيح أدوار الدولة والجماعات المحلية والمنظمات المهنية وإرساء أدوات قيادة تقوم على البيانات والشفافية والتقييم المنتظم، وذلك قصد تشجيع الاستثمار الخاص وتنويع الإنتاج.

كما يهدف المشروع أيضا إلى التسيير المستدام للموارد الطبيعية من مياه وتربة وتنوع بيولوجي بإدماج التكيف مع التغير المناخي كمبدأ هيكليا للسياسة الفلاحية الوطنية – يقول الوزير– ملحا على ضرورة تعزيز مهنية الفلاحين من خلال التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي ووضع آليات تحفيزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة، وكذا استحداث نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية يشمل التأمين الفلاحي وأجهزة الوقاية من الأخطار المناخية وآليات لتحقيق استقرار المداخيل الفلاحية.

وبخصوص مشروع قانون التوجيه الفلاحي الجديد، أكد الوزير إلى أن مشروع القانون لم يتطرق إلى مسألة العقار الفلاحي، مشيرا الى التحضير لمشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي، لتسهيل قراءة الإطار القانوني للأراضي الفلاحية، بما يضمن إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية.وأوضح أن المشروع الجديد سيراعي اقتراحات المهنيين والمختصين لإثرائه والخروج بقانون يتكفل بانشغالات القطاع للنهوض بالفلاحة وتحقيق السيادة الغذائية، حيث تم اقتراح مدة 18 شهرا لإصدار النصوص التطبيقية الخاصة به بعد الانتهاء من دراسة كل المسائل.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
ON LINE
الثلاثاء, 10 مارس 2026

ورشة مخصّصة لإثراء النص.. وزير الفلاحة:
مشروع قانون التوجيه الفلاحي سيعيد تنظيم القطاع

تجسيد رؤية استشرافية يشارك في صياغتها المتخصّصون والمهنيون

يشكّل مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية، مقاربة جديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، حسبما أبرزه، أمس، بالجزائر العاصمة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ياسين وليد، مؤكّدا على الدور المنتظر من هذا النص في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

في كلمة له خلال ورشة مخصّصة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون، أوضح الوزير أنّ هذا النص سيمكّن من تنظيم القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية، لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع، وعلى مستوى كافة الشعب.

وجاء اللقاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضية بالتحضير لمشروع قانون جديد حول التوجيه الفلاحي، بهدف إرساء تنظيم شامل ونهائي للقطاع، وفق رؤية استشرافية يشارك في صياغتها المتخصّصون والمهنيون.

ويرمي المشروع -يضيف السيد وليد- إلى حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية، وتعزيز مرونة النظام الفلاحي، فضلا عن تركيزه على التسيير المستدام للموارد الطبيعية، خاصة المياه والتربة والتنوع البيولوجي، من خلال إدماج التكيّف مع التغير المناخي كمبدأ هيكلي في السياسة الفلاحية الوطنية.

وفي مجال الدعم، يكرّس النص إصلاحا يقوم على تفضيل إعانات الإنتاج والأداء بدل إعانات المدخلات، بما يسمح بتحسين فعالية الإنفاق العمومي وضمان تخصيص أفضل للموارد، يضيف المسؤول الأول عن القطاع.

ويتضمّن مشروع القانون أيضا، آليات ضبط فعالة لحماية المزارعين في حالة فائض الإنتاج، وتقليص الخسائر بعد الحصاد، ومرافقة تطوير التصدير والتحويل عبر توسيع الفلاحة التعاقدية، إلى جانب نظام متكامل لتسيير المخاطر الفلاحية، يشمل التأمين الفلاحي وأجهزة الوقاية من الأخطار المناخية وآليات لتحقيق استقرار المداخيل الفلاحية، وهذا مع تقليص آجال الإجراءات الإدارية وتقليل الوثائق المطلوبة.

وفي الجانب الرّقمي، يهدف النص إلى تسريع التحول التكنولوجي عبر نشر أنظمة المعلومات الفلاحية المدمجة، وإرساء أجهزة التتبّع، لاسيما بالنسبة للقطيع والمنتجات الحساسة، يضيف السيد وليد.

ومن بين المحاور الأخرى التي يتضمنها مشروع القانون، تعزيز الاستثمار الخاص عبر تطوير المنظمات المهنية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع ضمان التكوين المستمر والإرشاد الفلاحي الجواري للفلاحين والمربّين، وإدخال آليات تحفيزية لاستقطاب الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة.

كما أشار الوزير إلى أنّ مشروع القانون لم يتطرّق إلى مسألة العقار الفلاحي، موضّحا أنه يتم التحضير لمشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي، يهدف إلى تسهيل قراءة الإطار القانوني للأراضي الفلاحية، بما يضمن إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية.

بدوره رحّب رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة، محمد يزيد حمبلي، بمشروع النص الجديد هذا، مبرزا الأهمية الكبيرة في إشراك الفلاحين والمهنيين في وضع السياسات المستقبلية للقطاع، بشكل يساهم في تعزيز فعالية القرارات ورفع مستوى الأداء.

أمّا الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد اللطيف ديلمي، فأكّد ضرورة إشراك جميع الفاعلين المعنيين في صياغة السياسات الفلاحية، مثمّنا كون مشروع القانون يوفّر إطارا للحوار والتشاور، ويهدف إلى أن تكون القرارات في خدمة الفلاحين والمهنيين.

صدى الشرق
www.sadaachark.com
راجينا في الإعلام وحقكم في المصداقية

مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي يكرس مقاربة جديدة لتنظيم القطاع وتطويره

الجزائر- يشكل مشروع القانون الجديد للتوجيه الفلاحي والسيادة الغذائية مقاربة جديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، حسبما أبرزه بالجزائر العاصمة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ياسين وليد، مؤكدا على الدور المنتظر من هذا النص في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

وفي كلمة له خلال ورشة مخصصة لعرض ومناقشة وإثراء مشروع القانون، أوضح الوزير أن هذا النص سيمكن من تنظيم القطاع وتطويره وتحسين مرافقة مختلف الفاعلين لتعزيز السيادة الغذائية الوطنية، لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع، وعلى مستوى كافة الشعب.

وجاء اللقاء تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضية بالتحضير لمشروع قانون جديد حول التوجيه الفلاحي، بهدف إرساء تنظيم شامل ونهائي للقطاع وفق رؤية استشرافية يشارك في صياغتها المتخصصون والمهنيون.

ويرمي المشروع -يضيف السيد وليد- إلى حفظ الموارد الوراثية المحلية وتطوير إنتاج البذور الوطنية لبلوغ الاستقلالية في المادة الوراثية النباتية والحيوانية، وتعزيز مرونة النظام الفلاحي، فضلا عن تركيزه على التسيير المستدام للموارد الطبيعية، خاصة المياه والتربة والتنوع البيولوجي، من خلال إدماج التكيف مع التغير المناخي كمبدأ هيكلي في السياسة الفلاحية الوطنية.

المساهمات
Contributions

تادامسا نيوز
الثلاثاء 10 مارس,2026 21:51

الجزائر تتحرك لسد ثغرات العقار الفلاحي.. ممنوع تجزئة الأراضي في هذه الحالات

سيد علي أمين

يتجه ملف العقار الفلاحي في الجزائر إلى مرحلة تشريعية أكثر صرامة، بعد أن وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري مسألة تجزئة الأراضي الفلاحية في صدارة أولوياتها التنظيمية، في ظل تنامي المخاوف من استمرار بعض الممارسات التي تهدد البنية الإنتاجية للأراضي وتفتح المجال أمام التلاعبات القانونية والإدارية. فالمؤشرات الصادرة عن القطاع توحي بأن السلطات لم تعد تنظر إلى القضية باعتبارها مجرد مخالفة عقارية معزولة، بل باعتبارها إشكالا هيكليا يمس الأمن الغذائي، ويؤثر في استدامة الاستثمار الزراعي، ويضعف الجدوى الاقتصادية للاستغلالات الفلاحية على المدى المتوسط والبعيد.

وفي هذا السياق، شددت الوزارة على أن تجزئة الأراضي الفلاحية خارج الأطر القانونية المحددة تبقى ممنوعة بشكل قاطع. مؤكدة أن أي إجراء عقاري لا يحترم النصوص المنظمة لهذا المجال يجب أن يواجه بالرفض، سواء على مستوى التوثيق أو الشهر العقاري. وبهذا المعنى، فإن الرسالة الحكومية تبدو واضحة: لا مجال بعد الآن لتمرير عمليات تقسيم تمس وحدة الأرض الفلاحية أو تفرغها من وظيفتها الإنتاجية تحت غطاء معاملات شكلية أو تأويلات قانونية فضفاضة.

التحرك الجديد للوزارة جاء في رد رسمي وجّه باسم الوزير ياسين وليد إلى النائب رابح جدو بالمجلس الشعبي الوطني، على خلفية سؤال كتابي تعلق بالتدابير المعتمدة لضمان التطبيق الفعلي لمنع تجزئة الأراضي الفلاحية. غير أن أهمية الرد لا تكمن فقط في بعده الرقابي أو التوضيحي، بل في كونه كشف عن توجه سياسي وإداري أكثر تشددا في معالجة هذا الملف، من خلال التأكيد على أن القطاع شرع فعليا في إعداد مشروع قانون جديد خاص بالعقار الفلاحي، هدفه سد الثغرات التي أظهرتها الممارسة الميدانية، ووضع آليات قانونية أكثر إحكاما لردع التجاوزات مستقبلا.

ومن خلال هذا الرد، أعادت الوزارة تثبيت مبدأ أساسي في السياسة العقارية الفلاحية، مفاده أن الأرض الفلاحية ليست وعاءً قابلا للتفكيك العشوائي أو لإعادة التشكيل وفق منطق المصالح الفردية الضيقة، بل هي رصيد إنتاجي محمي قانونا، يرتبط مباشرة بوظيفة استراتيجية تتمثل في ضمان الاستغلال الزراعي الفعلي والحفاظ على الطابع الفلاحي للأرض. ولهذا، فإن مستغل الأرض يبقى ملزما باستخدامها في وجهتها الأصلية، أي في النشاط الفلاحي دون سواه، بما ينسجم مع فلسفة الحماية التي كرسها التشريع الوطني منذ عقود.

وتستند هذه المقاربة، كما أوضح الرد الوزاري، إلى المادة 55 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتعلق بالتوجيه العقاري، والمعدل والمتمم لاحقا، وهي المادة التي وضعت قيودا واضحة على المعاملات العقارية الخاصة بالأراضي الفلاحية، وفي مقدمتها منع تجزئة هذه الأراضي إلى قطع لا تتوافق مع الضوابط المحددة في إطار التوجيه العقاري. والقراءة الدقيقة لهذا النص تكشف أن المشرع لم يكن يستهدف فقط منع التقسيم الشكلي للأرض، بل كان يسعى إلى حماية التوازن الاقتصادي والاجتماعي للاستغلالات الفلاحية من التفتت الذي يفقدها فعاليتها.

وتزداد هذه الحماية وضوحا مع ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 97-490 المؤرخ في 20 ديسمبر 1997، الذي تولى تحديد شروط تجزئة الأراضي الفلاحية وضبطها ضمن إطار ما يعرف بالمساحة المرجعية. وهذه الأخيرة لا تمثل قاعدة عامة تسمح بالتقسيم الحر، بل تعد استثناء قانونيا دقيقا، جرى تصميمه لضمان عدم المساس بوحدة الاستغلال وبمردوديته الاقتصادية.

بمعنى آخر، فإن المشرع قبل بالتجزئة فقط في حدود لا تؤدي إلى خلق كيانات فلاحية هشة أو غير قابلة للحياة إنتاجيا، وهو ما ينسجم مع الرؤية العامة الرامية إلى الحفاظ على النجاعة الاقتصادية للأرض.
كما دعمت الوزارة هذا التوجه بالإحالة إلى المادة 23 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي، وهي المادة التي تميل بوضوح إلى تشجيع تجميع الأراضي الفلاحية بدل تقسيمها، بما يسمح بإرساء استغلالات أكثر استقرارا وقدرة على الإنتاج. وتكمن أهمية هذا التوجه في أنه يعكس تحولا عميقا في النظرة إلى العقار الفلاحي، من مجرد ملكية جامدة إلى أداة إنتاج يجب أن تبقى متماسكة وقادرة على خلق قيمة مضافة، خصوصا في ظرف اقتصادي تزداد فيه أهمية الأمن الغذائي وتخفيض التبعية للاستيراد.

تشديد قانوني لحماية العقار الفلاحي ومنع تفتيت الأرض المنتجة

ومن هذا المنظور، لا تبدو المساحة المرجعية مجرد شرط تقني أو إداري، بل أداة قانونية لضبط الاستثناء ومنع تحوله إلى منفذ واسع لتفتيت الأراضي. فالوزارة أوضحت أن هذا الشرط جاء بهدف تنظيم الحالات المسموح بها من دون الإخلال بالأصل، والأصل هنا هو حماية البنية العقارية الفلاحية من أي تقسيم يضعف وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية. وهذه نقطة محورية، لأنها تؤكد أن التشريع لا يعارض فقط التجزئة من زاوية شكلية، بل يربطها مباشرة بقدرة الأرض على الاستمرار كفضاء إنتاجي فعلي.
وفي هذا الإطار، وضعت الوزارة الموثقين والمحافظين العقاريين أمام مسؤولية قانونية مباشرة، إذ ذكّرت بأن أحكام المرسوم التنفيذي 97-490 تلزمهم بمراقبة مطابقة كل عملية تجزئة للشروط القانونية المعمول بها، مع الامتناع عن استكمال أي إجراء لا يحترم هذه الضوابط. وهذا المعطى يكشف أن الدولة تتجه إلى تشديد الرقابة على مستوى مفاصل التنفيذ، لا على مستوى النصوص فقط، لأن جزءا من الاختلالات التي ظهرت في الواقع ارتبط، في كثير من الأحيان، بمحاولات تمرير معاملات مشوبة قانونيا عبر قنوات إدارية أو توثيقية كان يفترض أن تشكل خط الدفاع الأول عن سلامة المنظومة العقارية الفلاحية.
والواقع أن خطورة تجزئة الأراضي الفلاحية لا تنحصر في بعدها القانوني، بل تتجاوز ذلك إلى آثار اقتصادية وهيكلية عميقة. فكلما تفككت الملكيات والاستغلالات إلى وحدات صغيرة غير منسجمة، تراجعت القدرة على الاستثمار، وضعفت الجدوى الاقتصادية، وارتفعت كلفة الإنتاج، وتقلصت إمكانيات المكننة والتحديث، وهو ما ينعكس في النهاية على الإنتاج الزراعي وعلى توازن السوق الغذائية ككل. ومن هنا، فإن حماية العقار الفلاحي من التجزئة العشوائية ليست مجرد مسألة إدارية، بل خيار اقتصادي سيادي يرتبط مباشرة بقدرة البلاد على بناء قاعدة فلاحية صلبة ومربحة ومستدامة.
كما أن الإصرار على سد الثغرات القانونية الحالية يكشف أن السلطات باتت تعي بوضوح حدود النصوص القائمة، أو على الأقل حدود تطبيقها العملي، وهو ما يفسر الانتقال نحو إعداد مشروع قانون جديد. فالممارسة الميدانية أظهرت، بحسب ما تفهمه الرسالة الوزارية، أن بعض النصوص لم تعد كافية وحدها لاحتواء كل صور التحايل أو الالتفاف على روح القانون، خاصة حين يتعلق الأمر بملف حساس تتقاطع فيه الملكية الخاصة، والاستغلال الاقتصادي، والرقابة الإدارية، والمصلحة العامة. ولذلك، فإن المشروع المرتقب لا يبدو مجرد مراجعة تقنية، بل خطوة تشريعية قد تعيد ترتيب قواعد التعامل مع العقار الفلاحي بأكمله.
ومن المنتظر أن يتضمن هذا المشروع فصلا خاصا بإشكالية تجزئة الأراضي الفلاحية، مع اقتراح أدوات قانونية أكثر صرامة ووضوحا. وهذه الإشارة في حد ذاتها تحمل دلالة قوية، لأنها توحي بأن الدولة تتجه إلى الانتقال من منطق المعالجة الجزئية إلى منطق الضبط الشامل، أي من التعامل مع المخالفات كحالات منفصلة إلى بناء إطار تشريعي أكثر صلابة يمنع نشوء هذه المخالفات من الأصل أو يضيّق هامش وقوعها إلى أقصى حد ممكن.
وبقراءة أوسع، يمكن القول إن ما يجري في هذا الملف يعكس تحولا في هندسة السياسة العمومية الخاصة بالأرض الفلاحية. فبعد سنوات كانت الأولوية فيها منصبة على الاستصلاح والتوزيع ومرافقة المستثمرين، يبرز اليوم بوضوح أن معركة الدولة انتقلت أيضا إلى مستوى حماية الوعاء العقاري نفسه من التفتيت والتشويه القانوني. وهذه نقلة بالغة الأهمية، لأن الحفاظ على الأرض ككتلة إنتاجية متماسكة يوازي، في الأثر الاستراتيجي، دعم الإنتاج أو تمويل المستثمرين أو توسيع المساحات المسقية.
وعليه، فإن الرسالة التي تخرج من هذا التطور ليست تقنية فحسب، بل سياسية واقتصادية في آن واحد: العقار الفلاحي لم يعد مجالا مفتوحا للمرونة غير المنضبطة، والسلطات تتجه نحو إعادة فرض سلطة القانون على هذا الملف بمنطق أكثر تشددا وصرامة. وبين منع التجزئة غير القانونية، وتشديد الرقابة على الموثقين والمحافظين العقاريين، والتحضير لقانون جديد يسد الثغرات القائمة، يبدو أن الدولة بصدد رسم مرحلة جديدة عنوانها الواضح هو حماية الأرض الفلاحية باعتبارها أصلا إنتاجيا استراتيجيا لا يقبل العبث ولا التبديد.
رابط دائم **https://tdms.cc/1inmk**

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

الجنوب الكبير
يومية وطنية مستقلة

ص 02-03

الكباش المستوردة لن تتعدى 5 ملايين سنتيم ، بقرار رئاسي

المضاربـــون في عين إعصـار القانـــون

بوخالفة: تسقيف أسعار الأضاحي خطوة لحماية القدرة الشرائية

بناوي: الاستيراد خيار استراتيجي لتعزيز الأمن الغذائي

تشهد الجزائر في المرحلة الراهنة تحديات اقتصادية واجتماعية متزايدة تتعلق بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وضبط الأسواق خلال المواسم التي يرتفع فيها الطلب، وهو ما دفع السلطات العليا في البلاد إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية استباقية.

■ إيمان عليلاني

وفي هذا السياق، برز قرار رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال الاجتماع الوزاري الأخير بتسقيف سعر الأضاحي المستوردة عند 50 ألف دينار جزائري، كخطوة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية واضحة. ويعكس هذا القرار حرص الدولة على مرافقة المواطنين وتمكينهم من أداء شعيرة عيد الأضحى في ظروف مناسبة، خاصة في ظل الارتفاعات المتكررة التي تعرفها أسعار المواشي بفعل المضاربات وزيادة الطلب في الأسواق.

ويحمل هذا القرار في طياته رسالة واضحة مفادها أن الدولة عازمة على التدخل الإيجابي لتنظيم السوق وحماية المواطنين من تقلبات الأسعار الموسمية، عبر آليات عملية تضمن التوازن بين العرض والطلب وتحدّ من ظاهرة المضاربة التي كثيرا ما تثقل كاهل الأسر، خصوصا ذات الدخل المتوسط والمحدود. كما يعكس التوجه الاجتماعي للسياسات العمومية التي يحرص رئيس الجمهورية على ترسيخها، من خلال تعزيز دور الدولة كضامن للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في القطاعات المرتبطة مباشرة بحياة المواطنين اليومية. ولا يقتصر أثر هذا القرار على الجانب الاجتماعي فحسب، بل يمتد ليشمل أبعادا اقتصادية وتنظيمية مهمة في قطاع الثروة الحيوانية.. فتحديد سقف سعر الأضاحي المستوردة يفتح المجال أمام تنظيم أكثر فعالية لسوق المواشي، ويقدم رؤية واضحة لمختلف الفاعلين في القطاع، سواء كانوا مربين أو مستوردين أو موزعين، بما يسهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر استقرارا وشفافية. كما يعزز هذا الإجراء من قدرة الدولة على ضبط السوق الوطنية وضمان وفرة رؤوس الأغنام بأسعار معقولة، الأمر الذي يخفف الضغط على السلالات المحلية، ويمنح المربين فرصة لإعادة بناء ثروتهم الحيوانية في ظروف أفضل.

الخبير الفلاحي لعلي بوخالفة لـ«الجنوب الكبير»:

تسقيف أسعار الأضاحي خطوة لحماية القدرة الشرائية

يرى الخبير الفلاحي لعلي بوخالفة في تصريح لـ«الجنوب الكبير» أن القرار الذي اتخذه رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بتسقيف سعر الأضاحي المستوردة عند 50 ألف دينار جزائري يشكل خطوة استراتيجية محورية في ضبط سوق الأغنام وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة خلال المناسبات الدينية الكبرى مثل عيد الأضحى، التي تشهد عادة ارتفاعًا ملحوظًا في الأسعار بسبب المضاربة والطلب المتزايد. ويؤكد بوخالفة أن تحديد سقف السعر بهذه الطريقة يساهم بشكل مباشر في كسر المضاربة، ويمنح الأسر ذات الدخل المحدود فرصة أداء الشعيرة الدينية في ظروف مريحة وآمنة، بعيدًا عن آثار تقلبات السوق المفاجئة، كما يسهم في تخفيف الضغوط الاقتصادية على شرائح واسعة من المجتمع، خصوصا في المدن والولايات التي تواجه ارتفاعًا متكررا في الأسعار الموسمية.ويشير بوخالفة إلى أن هذا القرار يعكس الإرادة السياسية القوية للدولة في تنظيم شعبة تربية المواشي وتطويرها، من خلال ضمان تموين السوق الوطنية بكميات كافية من رؤوس الأغنام المستوردة والمحلية، بما يسهم في تحقيق توازن مستدام بين العرض والطلب. ويضيف أن استيراد الأضاحي بأسعار مدروسة لا يتعارض مع مصالح المربين المحليين، بل على العكس، فإنه يوفر لهم إطارًا منظمًا للعمل، ويتيح إعادة بناء الثروة الحيوانية التي شهدت تراجعًا ملحوظًا خلال السنوات الماضية نتيجة عوامل طبيعية مثل الجفاف الطويل وتدهور الغطاء النباتي في مناطق السهوب، إضافة إلى محدودية الأعلاف وارتفاع تكاليفها، ما أدى إلى انخفاض القدرة الإنتاجية للقطيع المحلي.ويؤكد بوخالفة أن هذه الإجراءات تدخل ضمن رؤية استباقية للدولة تهدف إلى حماية المستهلك، ودعم السوق الوطنية، وتوفير الأضاحي بكميات وأسعار مناسبة، ما يعزز من دور الدولة الاجتماعية ويجعل المواطن يشعر بوجود آليات واضحة وفعالة لحمايته من تقلبات الأسعار الموسمية والتضخم المحتمل خلال المواسم ذات الطلب المرتفع. كما يوضح أن تنظيم السوق بهذا الشكل يسهم في الحد من الاحتكار والمضاربة، ويخلق توازنا بين المصالح الاقتصادية للمستهلكين والمربين المحليين والمستوردين على حد سواء، ما يعزز الاستقرار الاقتصادي للقطاع الزراعي ككل.ويضيف الخبير أن تعزيز الرقابة وتطبيق سقف السعر على الأضاحي المستوردة يتطلب أيضا تنسيقا محكمًا بين مختلف الهياكل الحكومية المعنية، بما في ذلك وزارة الفلاحة والهيئات المحلية والغرف الفلاحية، لضمان وصول الأغنام إلى الأسواق بطرق منظمة وفعالة، مع متابعة جودة الحيوانات وصحة القطيع. ويؤكد أن التخطيط الجيد لشحنات الأضاحي واستيعاب متطلبات الأعلاف والموارد اللازمة لكل رأس مستورد يعد عنصرا أساسيا لضمان نجاح العملية، وتحقيق الاستقرار في السوق، وتمكين المواطن من أداء شعيرة الأضحية دون معوقات مالية أو لوجستية. ويخلص بوخالفة، إلى أن هذا القرار ليس مجرد إجراء مؤقت، بل خطوة استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تنظيم شعبة تربية المواشي، وإعادة بناء الثروة الحيوانية الوطنية، وتأمين احتياجات المواطنين بأسعار عادلة، مع الحفاظ على استدامة القطاع وتطويره ليكون قادرا على تلبية الطلب في المستقبل. ويؤكد أن هذا التوجه يعكس رؤية الدولة في حماية المواطن، وتعزيز دورها الاجتماعي والاقتصادي في تنظيم السوق، وتحقيق التوازن بين مختلف الأطراف المعنية بما يضمن استقرار القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي للبلاد.

الخبير في المجال الزراعي والإطار السابق بوزارة الفلاحة، مصطفى بناوي:

استيراد الأغنام خيار استراتيجي لتعزيز الأمن الغذائي و الحفاظ على الثروة الحيوانية.

أكد الخبير في المجال الزراعي والإطار السابق بوزارة الفلاحة، مصطفى بناوي، أن استيراد الأغنام بات اليوم ضرورة استراتيجية لا غنى عنها لإعادة بناء الثروة الحيوانية، التي شهد تراجعًا ملحوظا خلال العقود الأخيرة، حيث كان «القطيع الوطني» يضم ما بين 25 و30 مليون رأس في ثمانينيات القرن الماضي، بينما لا يتجاوز عددها حاليًا نحو 18 مليون رأس. وأوضح أن هذا الانخفاض الكبير جاء نتيجة عوامل متعددة أبرزها الجفاف الطويل الذي أصاب مناطق السهوب، ما أدى إلى تدهور الغطاء النباتي الذي يُعد المصدر الأساسي للتغذية الطبيعية للماشية، إلى جانب ضعف الإمكانيات في إعادة تغذية القطيع، إضافة إلى انخفاض عدد الحيوانات المخصصة للذبح مقارنة بالطلب المتزايد على اللحوم الحمراء خلال المواسم الدينية والمناسبات الوطنية، ما أثر مباشرة على القدرة الإنتاجية للاستهلاك المحلي وعلى الاستقرار الغذائي للجزائر.

وأشار بناوي، في تصريح إعلامي أن هذا القرار يساهم بشكل فعال في ضمان إمكانية التضحية الطقسية لأكبر عدد ممكن من الأسر، ويحد من المضاربة والاحتكار الذي كان يفرض نفسه على الأسواق في السنوات السابقة، ما يعزز التوازن بين العرض والطلب ويقلص أي فرص لاستغلال المواطنين خلال موسم الذبحونوّه الخبير بأهمية تحسين التخطيط وتكثيف الضوابط والإجراءات الرقابية لمكافحة أي أشكال من الاحتيال والتهريب والمضاربة، مع التأكيد على ضرورة إشراك المزارعين المحليين في عملية استقبال وإدارة وتسويق الأغنام المستوردة، مستفيدين من خبرتهم الطويلة في النقل والتغذية والتعامل مع القطيع، لضمان فعالية العملية من بدايتها وحتى وصول الأغنام إلى المستهلك النهائي في أفضل حالة صحية وجودة ممكنة. وأكد أن التعاون بين الدولة والمزارعين المحليين يشكل حجر الزاوية في نجاح هذه العملية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في دعم الأمن الغذائي.كما لفت بناوي إلى تحدٍ إضافي يتعلق بتأمين العلف اللازم للمواشي المستوردة، حيث يحتاج كل رأس من مليون رأس مستورد إلى 500-600 غرام من الشعير يوميًا، أي ما يعادل نحو 100 ألف طن من الشعير خلال فترة الاستيراد، لضمان سير العملية بسلاسة واستقرار السوق طوال موسم الذبح. وأوضح أن عدم توفير الكميات الكافية من العلف قد يؤدي إلى تراجع صحة الأغنام وجودة اللحوم، وهو ما سيؤثر سلبًا على نجاح العملية برمتها. وأضاف أن التخطيط الجيد والتنسيق الدقيق بين مختلف الهيئات الحكومية والقطاع الخاص والمزارعين المحليين يعد عنصرا أساسيا لإنجاح عملية استيراد الأغنام، وضمان استقرار السوق، وحماية القدرة الشرائية للمواطن، وتأمين مخزون استراتيجي من اللحوم الحمراء لدعم الأمن الغذائي الوطني.وختم بناوي بالتأكيد على أن استيراد الأغنام ليس مجرد عملية موسمية مؤقتة، بل يمثل خيارا استراتيجيا طويل الأمد للقطاع الزراعي الوطني، يمكن من خلاله تعزيز إنتاج اللحوم الحمراء، إعادة توازن القطيع الوطني، وتطوير منظومة إنتاجية مستدامة، تواكب التغيرات المناخية وتحديات الجفاف، مع الحرص على استثمار الخبرات المحلية في إدارة الثروة الحيوانية بطريقة علمية وعملية تضمن استمرارية القطاع في المستقبل.

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 24

وزير الري يشرف على وضع المشروع حيز الخدمة

ربط المياه المصفاة بمحيط السقي الفلاحي لمتيجة الشرقية

أشرف وزير الري طه دربال، أمس، على وضع حيز الخدمة لمشروع ربط وتحويل المياه المصفاة من محطة الرغاية بالعاصمة نحو محيط السقي الكبير لمتيجة الشرقية بولاية الجزائر، بطاقة تحويل تقدر بـ 60 ألف متر مكعب يوميا.

إ. ب

اطلع الوزير خلال زيارة ميدانية قادته لعدد من المشاريع ولمؤسسات تابعة للقطاع بولايتي الجزائر وبومرداس على سير عمل محطة تصفية المياه المستعملة بالرغاية ومعاينة مختلف منشآتها، قبل اشرافه على وضع حيز الخدمة لمشروع ربط وتحويل المياه المصفاة نحو محيط السقي الكبير لمتيجة الشرقية بولاية الجزائر، الذي يندرج في إطار تجسيد استراتيجية القطاع الرامية الى تثمين المياه المستعملة المصفاة واستغلالها في المجال الفلاحي.

وبالمناسبة، شدد الوزير على ضرورة الحفاظ على

هذه المنشآت وصيانتها الدورية، باعتبارها منشآت حيوية تساهم في الحفاظ على الصحة العمومية وحماية البيئة.

وفي محطة أخرى من الزيارة، وقف دربال بمقر شركة المياه والتطهير لولايتي الجزائر وتيبازة "سيال"، على وضعية خدمة التزويد بالمياه الصالحة للشرب على مستوى الولايتين. كما عاين على مستوى مركز التحكم عن بعد نقاط التوزيع اليومية ومنشآت التخزين.

وعبر الوزير عن ارتياحه للخدمة المقدمة، خاصة في فترات الذروة خلال شهر رمضان، مؤكدا على ضرورة مواصلة العمل الميداني من أجل تقديم خدمة عمومية ذات جودة.

كما استمع بالمخبر المركزي لشركة "سيال" إلى شروحات حول الإمكانيات المادية المتوفرة من مواد وتجهيزات، إضافة إلى الكفاءات البشرية التي يضمها المخبر، من خبراء ومختصين، وذلك في إطار ضمان مراقبة نوعية المياه المقدمة للسكان. وشدد على ضرورة العمل المتواصل واليقظة الدائمة لضمان سلامة الساكنة وجودة المياه الموزعة.

الوسط EL WASSAT يومية وطنية شاملة
الصفحة :07

على مستوى 17 ولاية بالجنوب

مخطط وقائي لمجابهة انتشار الجراد الصحراوي

● التوجه نحو برمجة أيام تكوينية للوقاية من الجراد

كثفت المصالح المختصة وبالتنسيق مع دوائر المعنية، عبر 17 ولاية بالجنوب، جهودها في الحرص على التطبيق الصارم لمخطط الوقاية لمجابهة انتشار محتمل للجراد الصحراوي.

أحمد بالحاج

قدم صناع القرار بولايات تيميمون، ورقلة، إيليزي، جانت، المغير أولاد جلال، بسكرة، تقرت، المنيعة، غرداية، عين صالح، الوادي، أدرار، الأغواط، بشار، بني عباس والبيض، توجيهات بخصوص التدابير الوقائية والمخطط الاستعجالي العملياتي الواجب تجسيده ميدانيا للتصدي لأي اجتياح الجراد وحماية المحيطات الفلاحية.

وبدورهم شدد ولاة الولايات المذكورة اللهجة مع المصالح المختصة، من أجل تكوين جدار واقي للمحيطات والأقطاب الفلاحية، مؤكدين على تحديد قواعد التدخل مزودة بالمواد الكيماوية وأدوات الرش ووسائل النقل البري والجوي، إضافة إلى تزويد الفلاحين على مستوى بعض الولايات الأكثر عرضة لهذه الآفة، بالمواد الكيماوية كإجراء وقائي.

من جهة ثانية فقد أجمع القائمون على اللجان الولائية المكلفة بالوقاية ومكافحة انتشار الجراد بالجنوب والجنوب الكبير، للتحضير لمجابهة ومكافحة انتشار الجراد الصحراوي، مع التعريف بالجراد وطرق انتشاره، تحديد المناطق التي يتسرب منها إلى أرض الوطن، مع التطرق للأساليب الوقائية التي يجب اتخاذها.

بالموازاة فقد أمر رؤساء الأجهزة التنفيذية ، كل من رؤساء الدوائر ، مديري المجالس الولائية المعنيين ، المفتشين الولائيين للصحة النباتية ، مدراء المحطات الجهوية لحماية النباتات و محطة الديوان الوطني للأرصاد الجوية ، عن إنشاء خلية للمتابعة و الرصد للحصول على المعلومة الدقيقة من أجل القيام الإجراءات الاستباقية للمكافحة ، مؤكدين في نفس الوقت عن تفعيل أشغال اللجان الولائية الخاصة بمحاربة انتشار الجراد وتوسيعها لقطاعات أخرى ذات الصلة ، ناهيك عن إعادة تحيين قائمة الوسائل المادية والبشرية الموجودة الخاصة بالتدخل ، فضلا أيضا عن تحديد الأماكن الحساسة لتواجد الجراد حسب المخطط الوطني للمعهد الوطني لحماية النباتات INPVخاصة مناطق التبييض Eclosion وإرسالها إلى الولايات.

وفي موضوع متصل تتوجه السلطات الوصية، نحو تنظيم أيام تكوينية من طرف مديريات المصالح الفلاحية ، الصحة والسكان، البيئة والمحطة الجهوية لحماية النباتات، كما حث المسؤولين ذاتهم على إلزامية برمجة عملية توعية وتحسيسية لفائدة الفلاحين، المستثمرين، المواطنين، عن طريق مختلف وسائل التواصل والتنسيق بين الجميع في مكافحة هذه الآفة كل حسب اختصاصه.

الوسط EL WASSAT يومية وطنية شاملة
الصفحة :07

بولايتي بشار وبني عباس

تفعيل تدابير وقائية لمكافحة الجراد

تم تفعيل تدابير وقائية لمراقبة ومكافحة الجراد بولايتي بشار وبني عباس، في إطار مقاربة إستباقية وضعتها السلطات العليا للبلاد، حسب ما علم اليوم الاثنين من مصالح الولايتين.

وترجم تفعيل مؤخرا لهذه التدابير التي تأتي عقب الاجتماع الوزاري المشترك الذي ترأسه الوزير الأول سيفي غريب، والذي خصص لتقييم مدى جاهزية خطة العمل الاستباقية التي تم وضعها لاحتواء انتشار الجراد ببعض ولايات الجنوب الغربي، عبر تسخير موارد لوجستية وبشرية هامة من قبل مديريتي المصالح الفلاحية والمعهد الوطني لحماية النباتات بالتعاون مع

قطاعات أخرى، حسب ما تمت الإشارة له. ويكمن الهدف الرئيسي من هذه التدابير في ضمان مراقبة دائمة لتطور أسراب الجراد في مناطق مختلفة من الولايتين المذكورتين، خصوصا في ظروف مناخية ملائمة لتكاثرها.

وخلال وقوفهما على هذه التدابير ميدانيا، أسدى واليا بشار وبني عباس عدة تعليمات للمسؤولين المعنيين تهدف بشكل خاص إلى تعزيز اليقظة والتنسيق بين مختلف القطاعات المعنية، من أجل ضمان تدخلات سريعة وفعالة للحد من انتشار الجراد وحماية المحاصيل الزراعية في هذه المناطق من الجنوب الغربي للبلاد، وفقا لنفس المصدر.

المساء EL MASSA يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 05

معالجة نحو 300 هكتار في مرحلة أولى باستعمال المبيدات في تندوف

إطلاق عمليات المراقبة والمسح لمواجهة الجراد الصحراوي

باشرت مصالح الفلاحة بولاية تندوف عمليات مسح واستكشاف عبر مختلف الوديان والمناطق الحدودية تحسبا لاحتمال دخول أسراب الجراد الصحراوي، في ظل النشاط المسجل لهذه الحشرة على مستوى المناطق الحدودية، حسبما علم أمس لدى مديرية المصالح الفلاحية بالولاية. واج

وأوضح مفتش الصحة النباتية بمديرية المصالح الفلاحية، فارس بيا، لوكالة الأنباء أنه في إطار المتابعة المستمرة للوضعية، تم خلال شهر فيفري الماضي تسجيل دخول أسراب من الجراد الصحراوي إلى منطقة حاسي عبد الله، حيث تدخلت فرقة ميدانية تابعة لمفتشية الصحة النباتية بالتنسيق مع المعهد الوطني لحماية النباتات، وتمت السيطرة على الوضع والقضاء على تلك الأسراب.

وأضاف المصدر ذاته أنه بتاريخ 4 مارس الجاري تلقت المصالح الفلاحية معلومات تفيد بدخول أسراب من الجراد الصحراوي إلى منطقة غارا جبيلات، حيث تم إرسال فرقة أولى لمعاينة الوضع وتحديد مواقع تمركز الجراد، قبل تدعيمها بفرقة ثانية من مديرية المصالح الفلاحية مزودة بشاحنة إضافية لرش المبيدات.

وفي مرحلة أولى، تمت معالجة مساحة تقدر بنحو 300 هكتار باستعمال مبيدات متوفرة ضمن مخزون الولاية. ونظرا لاتساع المساحة وصعوبة التضاريس في بعض المواقع، تم الاستعانة بحوامة تابعة للقوات الجوية للجيش الوطني الشعبي بعد التنسيق مع القطاع العسكري.

وباشرت الحوامة يوم 5 مارس عمليات الرش الجوي للمبيدات، حيث تمت معالجة مساحة إضافية تقارب 300 هكتار، بالتوازي مع عمليات التدخل الأرضية التي قامت بها الفرق المختصة، كما قامت يوم 6 مارس لجنة ميدانية، إلى جانب مختصين من المعهد الوطني لحماية النباتات، بخرجة ميدانية لمعاينة الوضع.

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 07

البطاطا الموسمية

نحو تخزين أكثر من 22 ألف قنطار

باشرت مصالح مديرية الفلاحة لولاية قالمة عملية تخزين البطاطا الموسمية في إطار الإجراءات الرامية إلى تنظيم السوق وضمان وفرة هذا المنتج واسع الاستهلاك على مدار السنة . ووفقًا لما صرّح به عماد فارح ، مفتش الصحة النباتية بمديرية المصالح الفلاحية ، فمن المنتظر أن تتجاوز الكمية المبرمجة للتخزين 22 ألف قنطار ، سيتم توجيهها إلى غرف التبريد المتوفرة عبر مختلف مناطق الولاية ، والتي تفوق قدرتها الإجمالية 30 ألف متر مكعب وأوضح المتحدث أن حوالي 70 بالمائة من هذه الكمية سيتم توفيرها من طرف مختلف المستثمرات والوحدات الفلاحية الناشطة بولاية قالمة ، في حين سيتم استكمال الكمية المتبقية من خلال اقتنائها من ولايات أخرى معروفة بإنتاج البطاطا . ويهدف هذا التنسيق بين الولايات إلى ضمان استمرارية التموين وتفادي أي نقص محتمل في السوق وأشار المسؤول ذاته إلى أن عملية التخزين انطلقت فعليًا ، حيث تم إلى حد الآن تخزين ما لا يقل عن 1100 قنطار من البطاطا الموسمية ، على أن تتواصل العملية تدريجيًا خلال الفترة المقبلة إلى غاية بلوغ الكمية المستهدفة وتندرج هذه المبادرة في إطار برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك (SYRPALAC) الذي أطلقته وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، والذي يهدف أساسًا إلى دعم الإنتاج الوطني ، وتنظيم تموين الأسواق ، وضمان استقرار الأسعار ، إلى جانب مكافحة مختلف أشكال المضاربة والاحتكار التي قد تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين كما أكد فارح أن اعتماد نظام التخزين عبر غرف التبريد يسمح بطرح كميات من البطاطا في الأسواق خلال الفترات التي تعرف عادة تراجعًا في العرض ، أي خارج مواسم الجني ، وهو ما يساهم في الحفاظ على استقرار الأسعار وضمان توفر المنتج للمستهلكين بشكل منتظم ومن جهة أخرى ، تُعرف ولاية قالمة بكونها منطقة فلاحية بامتياز ، حيث تبرز كقطب إقليمي هام في إنتاج الطماطم الصناعية ، إضافة إلى مكانتها المتميزة في إنتاج الحبوب بمختلف أنواعها . كما شهدت الولاية خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في إنتاج بذور البطاطا ، وهو ما يعكس الديناميكية التي يشهدها القطاع الفلاحي محليًا والجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي ودعم الإنتاج الوطني .

نصرالدين خطاطبة